Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ECW/2006/Technical Paper.8
25 January 2006
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الحركة النسائية في لبنان

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠٠٦

ملاحظة: أعدت هذه الدراسة السيدة فهيمة شرف الدين، المستشارة لدى الإسكوا. طبعت هذه الدراسة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلفة وليست، بالضرورة، آراء الإسكوا.

06-0033

المحتويات

	الصفحة
ألف- مقدمـــة	٣
باء- المرأة اللبنانية: أرقام ووقائع	٤
جيم- الظروف المحيطة بتشكيل الحركة النسائية اللبنانية	٥
دال- مسار الحركة النسائية اللبنانية ومراحله	٦
هاء- ملاحظات ختامية: مستقبل الحركة النسائية	١٧
المراجع	١٩

ألف- مقدمـــة

تتمثل مقاصد هذه الدراسة وغاياتها، التي لا تقتصر على السرد الدقيق للأحداث التي وقعت في سياق بزوغ وتكوين مسار الحركة النسائية بل تتعداها، على وجه الدقة، الى محاولة الإجابة عن أسئلة تتعلق بحاضر الحركات النسائية: وبواقع المرأة اللبنانية الآن، تتمثل بمحاولة الإجابة عن سؤال لا يزال يتردد في خطاب الحركات النسائية نفسها وهو: لماذا لا يزال وضع المرأة اللبنانية دون طموحها، بالرغم من المقاصد التي أرساها مؤسسوها وإرادة الذين ساروا على نفس الطريق؟

لقد تشكلت بعض الحركات النسائية العربية، والحركة النسائية اللبنانية واحدة منها، في بدايات القرن العشرين، وهذا يعني ان مائة عام أو أقل قليلاً قد مضت منذ تأسيسها، ولا تزال رؤيتها وخطابها، وحتى لائحة مطالبها، تدور كحجر الرحى في دوامة ما تسميه كارولين موزر "الحاجات العملية"، أي التعليم والصحة والعمل، دون ان تحقق منها الكثير. كما لم تستطع الحركات النسائية، حتى اليوم، أن تحقق نقلة نوعية باتجاه ما نسميه "الحاجات الاستراتيجية"، أي تغيير وضع المرأة في المجتمع وإتاحة الفرصة لها لتحقيق وجودها ككائن مستقل. وقد لا نكون بحاجة للتدليل على ضيق المساحة التي تتحرك فيها المرأة اللبنانية، إذ يكفي أن ننظر حولنا ونتساءل عن الحقوق والأدوار لنرى ان المرأة اللبنانية، كغيرها من النساء العربيات، لا تزال بعيدة عن معنى المساواة بينها وبين الرجل، وبعيدة عن إمكانية تطبيقها.

وتحاول هذه الدراسة قراءة مسار الحركة النسائية في لبنان انطلاقاً من الاعتبارات الثلاثة التالية:

(أ) ضرورة التمييز بين "النسائية" و"النسوية"[١]، بحسب التعريفات التي قدمتها سارة غامبل والكا كوران[٢]، مع الأخذ بالاعتبار ما قدمته ليلى ابو لغد من قراءة خاصة لحالة الحركات النسائية في العالم العربي[٣]؛

(ب) الأخذ بعين الإعتبار أن الحركات النسائية، شأنها شأن غيرها من الحركات الاجتماعية، قد تأسست ونمت بالتوازي مع المد الكفاحي والاستقلالي منذ نهاية القرن التاسع عشر، بما في ذلك جميع المبادرات التي قامت بها النساء، من تأسيس صحف أو تكوين جمعيات[٤]؛

(ج) الأثر الكبير الذي خلفته التغيرات السياسية والاجتماعية التي شهدها القرن العشرون، وأهمها الاستقلال السياسي وما رافقه من نهوض وخيبات، وانعكاساته على تقدم او تراجع الحركات النسائية في المنطقة العربية.

---

(1) سارة غامبل: النسوية وما بعد النسوية، ترجمة حمد الشامي، المجلس الأعلى للثقافة، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٢، مقدمة، ص. ١٣.

(٢) الكا كوران: النسوية والعالم النامي"، في سارة غامبل "النسوية وما بعد النسوية"، مصدر مذكور سابقا، ص ١٢٣.

(٣) ليلى ابو لغد: الحركة النسائية والتطور في الشرق الاوسط، ترجمة عبد الحكيم حسان وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٩.

(٤) بث بارون: النهضة النسائية في مصر، ترجمة لميس النقاش، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٩.

لكن الأهمية الأساسية لقراءة مسار الحركات النسائية تكمن في التعرف على الرؤية التي تبنتها هذه الحركات وكيفية تعبيرها عنها في سياق العلاقة الضرورية بين رؤيتها من جهة والمتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية التي برزت في سياق المحطات التاريخية في القرن العشرين من جهة أخرى. فالباحث المتابع لوضع المرأة اللبنانية اليوم يتوقف طويلاً أمام ما اكتسبته من طاقات وامكانيات، والقليل الذي حققته على مستوى كينونتها ووجودها المستقل. فكيف نفسر هذا التناقض وما هي جذوره التاريخية والمعرفية؟ وما هي مسؤولية ماضي الحركات النسائية عن حاضر المرأة اللبنانية اليوم؟ وما هي الاتجاهات الممكنة التي تترسخ في ظل التغيرات النوعية التي يشهدها القرن الحادي والعشرين؟

باء- المرأة اللبنانية: أرقام ووقائع

لا يزال حاضر المرأة اللبنانية يخضع للكثير من المحاذير التي تعطل عمل المتغيرات التنموية، كالتعليم والعمل، هذه المتغيرات الضرورية في عملية تحرير المرأة خاصة والانسان عامة. وقد بينت المعلومات التي جمعت في اطار تقرير الظل الذي انجزته المنظمات غير الحكومية عن مدى تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في لبنان، سيداو، ان وضع المرأة في لبنان لا يختلف كثيراً عن وضعها في العالم العربي، فهو لا يزال مرتهناً بمجموعة من الأعراف والتقاليد التي تفرضها الثقافة الأبوية[٥] وقد أبرم لبنان اتفاقية سيداو سنة ١٩٩٦، ولكنه أبدى تحفظات كثيرة بشأن مواد تعطل موضوعياً أهداف الاتفاقية وروحها بالذات، أي المساواة بين الرجل والمرأة والغاء جميع اشكال التمييز ضدها. وننظر الى هذه التحفظات باعتبارها مؤشراً على الموقف العام من قضية المرأة وهي، في نظر المراقبين، تعكس الاشكاليات المحيطة بالذهنية السائدة في المجتمع اللبناني[٦]، وبخاصة تلك الاشكاليات التي تترتب عن الاستغراق في الطائفية والمذهبية والتي عطلت، ولم تزل، المسار الوطني اللبناني باتجاه الحياة المدنية.

ويمكننا ان نذهب بعيداً في وصف تجربة المرأة اللبنانية التي تعكس الخيبات المتتالية التي أصابت طموح النساء وآمالهن في العالم العربي. فالحقائق الموضوعية التي تشير اليها الاحصاءات والبيانات تبدد سريعاً الانطباع الزائف السائد حول تطور وضعية المرأة انطلاقاً من النموذج الشكلي الذي تقدمه الحياة اللبنانية. ويكفي ان نعلم ان المرأة اللبنانية هي في أسفل القائمة التي تضم الدول العربية بالنسبة لمشاركتها السياسية (٢ر٣ في المائة)، بالرغم من انها نالت حقوقها السياسية منذ بداية الخمسينات، وتحديداً عام ١٩٥٣. كما انها لم تفلح في ان تكون شريكة في ادارة الشأن العام من خلال موقعها في الأحزاب او الحركات النقابية أو في الأسرة، ناهيك عن العوائق التي تعترض حقوقها الشخصية، مثل قوانين الأحوال الشخصية، وقانون الجنسية، تلك الحقوق التي تتيح لها السيطرة على حياتها وعلى وجودها المستقل. ومع ان عدداً من المؤشرات الكثيرة التي تتصل بالتعليم والعمل تعيد التوازن الى وضع المرأة اللبنانية قياساً بباقي النساء العربيات في ما يختص استفادتها من التنمية واندماجها فيها، كانخفاض نسبة الأمية، (١٥ في المائة) ونسبة انخراط المرأة في القوى العاملة (٢٨ في المائة)، وهي من أعلى النسب في العالم العربي، إلا أن هذه المؤشرات لم تحقق التغيير المنشود في مكانة المرأة اللبنانية كما أنها لم تؤثر بالشكل المطلوب في المفاهيم

---

(٥) انظر تقرير الظل عن التقدم المحرز في تطبيق اتفاقية الغاء جميع اشكال التمييز ضد المرأة في لبنان، اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة، بيروت ١٩٩٩.

(٦) اسمح لنفسي برد القارئ الى الجزء النظري في كتابي "ثقافة العنف ضد المرأة في لبنان"، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٢.

المتعلقة بدور المرأة ومكانتها في المجتمع اللبناني[٧]. ولا يسعنا إلا التساؤل عن الأسباب التي أدت الى ذلك، فضلاً عن الأسباب التي منعت الحركة النسائية اللبنانية، وهي من اوائل الحركات النسائية العربية التي تشكلت في بداية القرن العشرين، من الوفاء بوعودها بتغيير وضع المرأة بما يتناسب وطموحاتها. فهل يعود هذا الى ظروف تشكل الحركة النسائية كحركة اجتماعية في سياق حركة التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ام انه يعود الى طبيعة هذه الحركة والى مدى حساسية هذا الموضوع بالنسبة للبنى الثقافية اللبنانية الطائفية.

جيم- الظروف المحيطة بتشكيل الحركة النسائية اللبنانية

نقول "حركة نسائية"، وليس "نسوية" استناداً الى التمييز الذي أصبح مقبولاً، ما بين النسوية والنسائية[٨]. فالنسوية، كما تعرفها سارة غامبل، هي الحركات التي تدين "الاعتقاد بأن المرأة لا تعامل على قدم المساواة، لا لسبب سوى كونها امرأة في المجتمع الذي ينظم اولويات حسب رؤية الرجل واهتماماته"[٩]. أما الحركات النسائية فتعرفها الكا كوران بأنها "مجموعة من الحركات الصغرى التي تنبعث من سلسلة من ردود الفعل التلقائية المنظمة وغير المنظمة من جانب الآلاف من النساء..."[١٠]. وتكمن أهمية هذا التمييز في انه يتيح لنا التعامل مع المبادرات المنظمة وغير المنظمة التي قامت بها النساء اللبنانيات منذ أواخر القرن الماضي[١١]، باعتبارها مبادرات عملية، في سياق وعي المرأة لذاتها ولكينونتها المستقلة. وقد تجلت هذه المبادرات على مستويين: مستوى الكتابة، ومستوى تأسيس الجمعيات.

١- بروز الكتابات النسائية

تشير معظم الابحاث الى ان الكتابة كانت تعني الكتابة الصحفية في معظم الاحيان. ففي سنة ١٨٩٢ أسست هند نوفل مجلة الفتاة الشهرية ووعدت بأن تزين صفحاتها بدرر أقلام النساء، وطلبت من قارئاتها ان لا يتوهمن بأن مكاتبة الجرائد تحط من مقام العفاف أو تمس الطهر والآداب[١٢]. وتحصي اميلي فارس ابراهيم نحو ٢٧ مجلة منذ صدورمجلة "الفتاة" وحتى سنة ١٩٤٣، تاريخ استقلال لبنان، وهو تاريخ هام في هذا السياق، إذ ان هذه المجلات النسائية لم تصدر في لبنان فقط، بل في مصر ونيويورك وباريس، خاصة ان لبنان المستقل لم يكن قد بزغ الى الوجود بعد بصيغته الحالية. وتشير بث بارون الى ان شعار "النهضة

---

(٧) فهمية شرف الدين: "المشاركة السياسية للمرأة اللبنانية"، ورقة غير منشورة قدمت للمعهد العربي لحقوق الانسان، تونس. نسبة التعلم (٤٩،٥ في المائة سنة ١٩٩٦-١٩٩٧) ونسبة العمل (٢٨ في المائة سنة ١٩٩٨) (التقرير الوطني للمنظمات غير الحكومية في لبنان عن التقدم المحرز في تنفيذ عمل بيجين +٥) - ١٩٩٩.

(٨) لمزيد من التفاصيل انظر: فهمية شرف الدين: كيف نقرأ الحركات النسائية العربية: قراءة استطلاعية، ص ٣-٤، الإسكوا، بيروت ٢٠٠٣.

(٩) سارة غامبل: النسوية وما بعد النسوية، ترجمة احمد الشامي، مرجع مذكور سابقا، ص ٢٣. انظر ايضا عن معنى كلمة Feminism، روز غريب، أضواء على الحركة النسائية اللبنانية، معهد الدراسات النسائي في العالم العربي، ١٩٩٢.

(١٠) الكا كوران: " النسوية في العالم..." النسوية وما بعد النسوية، مصدر مذكور سابقا ص ١٢٣.

(١١) لمزيد من التفاصيل حول هذه المبادرات، أنظر، نشأت الخطيب، تاريخ تطور الحركة النسائية في لبنان ١٨٠٠-١٩٧٥، دار الحداثة، بيروت ١٩٨٤، أيضا اميلي فارس ابراهيم، الحركة النسائية اللبنانية، دار الثقافة، بيروت د.ت.

(١٢) بث بارون، النهضة النسائية في مصر، مصدر مذكور سابقا، ١٩٩٩.

النسائية"، وهو الشعار الذي تردد في الصحافة النسائية في ذلك الحين، دعا الى تعلّم المرأة، وإقامة الجمعيات الخاصة بها، والى منحها مزيداً من حرية الحركة.

٢- بروز الجمعيات النسائية

اعتبره الكثير من الباحثين المجال الاكثر تمثيلاً لما يسمى ببواكير الحركة النسائية، وهو احد المؤشرات الهامة لوعي المرأة باهمية دورها في المجتمع. وترى حنيفة الخطيب ان تأسيس الجمعيات كان عنصراً أساسيا من عناصر تشكيل الحركة النسائية اللبنانية، لارتباطها بالهدف الأساسي الذي تسعى المرأة إليه، أي تطوير وضعها وتحسين مركزها في المجتمع. فعلى سبيل المثال، أسست نخبة من خريجات المدارس الانكليزية والامريكية في لبنان جمعية "باكورة سوريا" سنة ١٨٨١، غايتها "ترقية نساء سوريا". ولا بد ان نشير هنا الى ان الإلتباس الحاصل بين تأسيس الجمعيات وانبثاق الحركات النسائية لا يزال حاضراً في كل حديث عن الحركات النسائية في لبنان. وقد يكون المجلس النسائي اللبناني، في شكله الحالي، نموذجاً للالتباس الحاصل بين جمعيات هدفها تحقيق التقدم للمرأة وتطوير مركزها في المجتمع، وأخرى تسعى لتلبية احتياجات المرأة العملية ومساعدتها في التغلب على مشاكلها الحياتية.

فمفهوم الحركة النسائية يقترن، من المنظور الاجتماعي، بالجمعيات الخيرية، والمؤسسات التطوعية الانسانية. ولا يخفى أن لهذا المنظور أثره على الحركة النسائية من الناحية النظرية، كما أنه يؤثر على بناء الحركة نفسها، وعلى خطابها وأشكال تحركها المطلبي، وسلوكها النضالي.

دال- مسار الحركة النسائية اللبنانية ومراحله

تندرج مرحلة تشكيل الحركة النسائية اللبنانية في المسار التاريخي الذي رافق عمليات النهوض في العالم العربي والاسلامي منذ منتصف القرن التاسع عشر. وإذا كان من الصعب علينا ان نفصل المسار اللبناني عن المسارات الأخرى العربية والسورية، على وجه الخصوص، لتشابك المعطيات والظروف التي أحاطت بالقضية العربية منذ بدء الحديث عن المسألة الشرقية في أواخر القرن التاسع عشر، الا اننا مع ذلك نستطيع ان نلخص بعض الخصائص التي أفرزتها، والتي شكلت أرضية لبناء الحركة النسائية اللبنانية. وأولى هذه الخصائص هي انتشار البعثات التبشيرية في بلاد الشام. ويرجع جورج انطونيوس تاريخ هذه البعثات الى مطلع القرن السابع عشر، لكنه يلاحظ ان مجالات عملها وجهودها ظلت محدودة، اذ انها اقتصرت على إقامة عدد قليل من المدارس والمعاهد في أماكن متفرقة من بلاد الشام، فضلاً عن نشر كتب العبادة[١٣]. واستمرت هذه البعثات حتى نهايات القرن الثامن عشر، حيث تعرضت للملاحقة، واغلقت مؤسساتها وسلم الباقي منها البعثات اللعازارية التي كانت اقدم البعثات التبشيرية. وكان دخول التبشير الامريكي الى المنطقة سبباً لتنامى التنافس بين المبشرين البروتستانت والكاثوليك، "وقد ادت هذه المنافسة الى تنشيط حركة الطباعة والترجمة الى العربية، وفتح المدارس في انحاء متعددة من البلاد"[١٤]. على ان مجيء ابراهيم باشا الى بلاد الشام هو ما يستحق الاهتمام في رأينا، إذ رافقته أربعة أحداث هامة لعل أهمها، فيما يخص هذه الدراسة، هو تأسيس اول مدرسة للإناث في بيروت سنة ١٨٣٤، وتطبيق برنامج واسع لتعليم

---

(١٣) جورج انطونيوس: يقظة العرب، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٠، طبعة ٦.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٩٨.

للذكور يحاكي النمط الذي كان سائداً في عهد والده محمد علي باشا. "وما ان حلت سنة ١٨٦٠، حتى كانت حوالي ٣٠ مدرسة قد أسست في انحاء مختلفة من البلاد"[١٥].

١- المرحلة الأولى: بداية الحركة النسائية وظروف تشكّلها

أما الخاصية الثانية التي رافقت المسار التاريخي لعمليات النهوض في العالم العربي فهي بروز شخصيات ثقافية واجتماعية كبيرة التقت حول قضية المرأة واعتبرتها مفتاحاً للتقدم، ومنها ناصيف اليازجي، والمعلم بطرس البستاني، والشيخ محمد عبده، وقاسم أمين وغيرهم، ممن دعوا الى نشر التعليم، والى تعليم البنات على وجه الخصوص. وكانت وردة اليازجي (١٨٣٨-١٩٢٤)، وهي ابنة ناصيف اليازجي، واحدة من ذلك الرعيل الذي تشكل في مرحلة مبكرة، وهند نوفل (١٨٩٢) وزينب فواز، (١٨٥٠-١٩١٤)، وهند كوران (١٨٧٠-١٨٩٨)، ولبيبة صوايا (١٨٧٦)، ولبيبة هاشم (١٨٨٢-١٩٥٢)، ومي زيادة (١٨٦٨-١٩٤١)، وعفيفة كرم وكثيرات غيرهن [١٦].

وقد يكون من المفيد هنا الاشارة الى ان التحولات الثقافية والاجتماعية التي كانت تتفاعل على أرض سوريا ومصر سارت، بالتوازي، مع تحولات كثيرة شهدتها كل من تركيا وايران. وارتبطت هذه التغيرات بالتحولات السياسية التي بدأت تشهدها منطقة الشرق الاوسط منذ اواخر القرن التاسع عشر، والتي انتهت بالحرب العالمية الاولى وتقسيم الامبراطورية العثمانية وظهور دول جديدة على الخارطة السياسية، ومنها دولة لبنان الكبير، التي أصبحت "الجمهورية اللبنانية" لدى حصولها على الاستقلال سنة ١٩٤٣. ويفسر هذا الارتباط تأخر ظهور الحركات النسائية اللبنانية حتى عشرينات القرن العشرين، بالرغم من الطفرة التي تمثلت بتأسيس المجلات والجمعيات التي رافقت الخطاب النهضوي في القرن التاسع عشر. فقضية الاستقلال السياسي كانت تسير جنباً الى جنب مع قضايا التغيير الاجتماعي، مستفيدة من الارث النهضوي الذي ربط بين عمليات التقدم، بالمعنى الشامل للكلمة، وعمليات الاصلاح الاجتماعي. وهكذا، ظهرت الحركات النسائية بالتزامن مع ظهور حركات اجتماعية أخرى بالرغم من فشل هذه الحركات في بلورة مفاهيم خاصة بها، أسوة بالحركات الاجتماعية الأخرى.

(أ) ظهور الحركات النسائية اللبنانية المنظمة

"من يتصفح الحركة النسائية في لبنان، يرى انها خلافاً لبعض البلدان ليست مطلقاً حركة جماهيرية شعبية: انها أولا عمل قلة من النساء ليست من الشارع، من المناضلين والطلاب والعمال"[١٧]. والحركة النسائية هنا تعتبر حركة اجتماعية تفترض، ضمناً، وجود مجموعة من العناصر التي تساهم في تفعيلها وتمكينها من تحقيق أهدافها. أولى هذه العناصر هي الرؤية الواضحة التي يجب ان تتوفر للحركة النسائية، والتي تمكّنها من استقطاب المهتمين من أصحاب المصلحة، أي النساء، وتحقيق التعبئة اللازمة حول القضايا والمسائل التي تهم المرأة. أما العنصر الثاني فهو يتمثل بتبنّي خطاب يرتكز على استراتيجية ملائمة، قادرة على تحقيق العملية التنظيمية التي تمثل العنصر الأول، أي وجود حركة نسائية وضمان قدرتها على

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

(١٦) اميلي فارس ابراهيم: الحركة النسائية اللبنانية، مصدر مذكور سابقا، الفصل الخاص بالادب والتأليف.

(١٧) لور مغيزل، نصف قرن من أجل المساواة، مؤسسة جوزيف ولور مغيزل، بيروت، ١٩٩٩.

الاستمرار وكذلك قدرتها على تحقيق أهدافها[١٨]. فمتى استطاعت الحركة النسائية توفير هذين العنصرين، وهل تحولت بالفعل الى حركة اجتماعية تسعى لتغيير وضع المرأة وتحسين مركزها في المجتمع؟

لا يزال تاريخ تأسيس الحركة النسائية اللبنانية موضع جدل بين المؤرخين لهذه الحركة. والجدل قائم بشأن تعريف الحركة النسائية وعناصر تشكلها، كما اشرنا سابقا. وقد يظل هذا الإلتباس قائماً نظراً لقلة الأبحاث والدراسات التي اهتمت بالتأريخ لهذه الحركة. كما أن اطلاق تسمية "حركة نسائية" لا بد ان يبرره "وجود فكر محدد هو الفكر النسائي"[١٩]، كما يقول هشام شرابي، فالحركة النسائية هي التي تعتبر المرأة وتغيير وضعها في المجتمع هدفاً لها. والخلاف هنا لا يطال تعريف الحركة النسائية فحسب، بل يطال نشأتها ايضاً، فهو يتصل بتاريخ ظهور الحركات النسائية المنظمة بالمعنى الذي حددناه سابقاً. وفيما تؤكد حنيفة الخطيب ان تاريخ ظهور الحركات النسائية هو سنة ١٩٢١، عندما اجتمعت الجمعيات النسائية وأسست اتحاداً دعت إليه الهيئات النسائية في لبنان، وتحول عام ١٩٢٤ الى منظمة مرخصة رسمياً حملت اسم "الاتحاد النسائي في سوريا ولبنان"، برئاسة السيدة لبيبة تابت". ترد السيدة اميلي فارس ابراهيم، وفي كتابها "الحركة النسائية اللبنانية"، انطلاقة المجلس النسائي الى سنة ١٩٤٣، أي السنة التي عبرت فيها المرأة اللبنانية عن انتمائها الى الوطن، واكتسبت هويتها كانسان كامل من خلال مشاركتها في المعركة من أجل الاستقلال. وترفد ابراهيم رؤيتها هذه بحديث مفصل عن التعاون الذي قام بين هيئتي الاتحاد النسائي، الذي تأسس سنة ١٩٢٠ ومنظمة التضامن النسائي اللبناني، التي تأسست سنة ١٩٤٧.

ومهما يكن من امر هذا الاختلاف، فإن المجلس النسائي، بصيغته الحالية ، هو نتيجة موضوعية لتقاطع الظروف الموضوعية، العالمية والمحلية، التي اتاحت لكل من المجلس النسائي ومنظمة التضامن النسائي اللبناني ان يعلن عن قيام اتحاد باسم المجلس النسائي كمنظمة "مستقلة"[٢٠] أتاح لها نضال مؤسسيها في معركة الاستقلال السياسي التمتع بالقوة المعنوية التي أهلتها لكسب معركة مشاركة المرأة في الحياة السياسية العامة سنة ١٩٥٣[٢١].

على ان الفهم السائد في تلك الفترة لمهام ووظائف الجمعيات النسائية حوّل المجلس النسائي الى مظلة اتحادية للجمعيات الخيرية وغيرها[٢٢]، دون التوقف كثيراً أمام الالتباس الذي احدثه هذا الفهم بين ضرورة مساعدة المرأة على تلبية احتياجاتها العملية، ومساعدتها على تحقيق احتياجاتها الاستراتيجية. ولا ريب أن التمييز بين هذين المفهومين لوظائف الجمعيات النسائية أثّر في وضع المرأة وفي محاولة تغيير مكانتها في المجتمع. فالاحتياجات العملية، وفقاً لكارولين موزر[٢٣]، تستجيب للأهداف القريبة، أي تلك التي تتناسب مع

---

(١٨) لمزيد من التفاصيل حول مفهوم الحركة النسائية الاجتماعية،/انظر بودون: المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

(١٩) هشام شرابي، النقد الحضاري للمجتمع العربي، دار نلسون، بيروت، ٢٠٠١، ص ١٢٩ .

(٢٠) وثائق المجلس النسائي اللبناني، النظام الداخلي، الفصل الاول؛ مهام المجلس وتأليفه.

(٢١) لمزيد من التفصيل حول تأسيس المجلس النسائي اللبناني وكذلك حيثيات نضال المؤسسين من أجل نيل المرأة اللبنانية حقوقها السياسية، انظر اميلي فارس ابراهيم، الحركة النسائية اللبنانية، مصدر مذكور سابقاً فصل "الانطلاقة" أيضا ايمان شقير: نساء في امرأة حياة لور مغيزل، دار النهار للطباعة والنشر، ٢٠٠٢.

(٢٢) كانديرا مارش وآخرون: دليل على أطر التحليل الجندري، ترجمة ريما فواز الحسيني، مركز الابحاث والتدريب حول قضايا التنمية، ٢٠٠١، ص ٧٤.

(٢٣) كانديرا مارش وآخرون، لبنان، مصدر مذكور سابقا.

سياق اجتماعي محدد، كتوفير التعليم والرعاية الصحية، او توفير الفرص للحصول على دخل اضافي للعائلة. هذه الاحتياجات العملية لا تشكل أي تحد لتقسيم العمل القائم على أساس الجنس أو لوضع النساء القانوني في المجتمع، فهي احتياجات إنسانية عامة، تتحول الى احتياجات خاصة إذا ما ارتبطت بمسؤولية المرأة عن تأمين احتياجات أسرتها. أما الاحتياجات الاستراتيجية، فهي التي تمكّن المرأة من إصلاح الخلل القائم من جهة مساواتها بالرجل في ما يتصل بتوزيع السلطة. وتعود ضرورة تلبية احتياجات النساء الاستراتيجية الى أن المجتمع يضع المرأة في المقام الثاني بعد الرجل. ويمكن القول ان الاحتياجات العملية شكلت، ولا تزال، الركن الاساسي في رؤية الحركة النسائية اللبنانية، وفي خطابها أيضا، وهي تندرج بشكل او بآخر في إطار الرؤية التي صاغها قاسم امين ورفاقه النهضويون في اوائل القرن العشرين. فكيف تجلت هذه الرؤية، وما هي حدودها النظرية والعملية؟ وكيف انعكست في خطاب الحركات النسائية ونشاطها؟

(ب) حدود رؤية الحركة النسائية اللبنانية

لم تتمكن الجمعيات اللبنانية التي تعاونت في تشكيل المجلس النسائي سنة ١٩٥٢ من تخطي الاوضاع الاجتماعية-الثقافية والسياسية التي سادت آنذاك. فالجمهورية اللبنانية التي نالت استقلالها حديثاً، كانت لا تزال في طور النمو، وكان عليها ان تقطع أشواطا كبيرة في سلم التنمية الاقتصادية والاجتماعية[٢٤]، وقد انعكست هذه الظروف على رؤية الحركة النسائية اللبنانية لدورها على كيفية تحركها. وحدد المجلس النسائي غاياته، في الوثيقة التأسيسية الاولى، بأنها "العمل في سبيل رقي المرأة وممارسة حقوقها وواجابتها وتقوية روح التضامن والاتحاد بين الهيئات النسائية"[٢٥]. أما في الفقرة (ج) من نظامه الاساسي فقد دعا المجلس النسائي "إلى العمل لما فيه خير الفرد والمجتمع والمشاركة في الحياة العامة والسعي الى ايصال المرأة الى المواطنية الكاملة"[٢٦]. ولم تكن هذه الرؤية بعيدة عن منظومة القيم الثقافية السائدة آنذاك، فالحداثة والتحديث، اللذان أصبحا هدفاً بحد ذاتهما، يشترطان التعليم، والعمل، والمشاركة كعناصر أساسية للتنمية. وقد انعكست هذه الخيارات في البرامج والخطط، وكذلك في الدساتير التي وضعتها حكومات الاستقلال وضمنتها، من بين جملة أمور أخرى، مفاهيمها الخاصة فيما يتصل بتنمية المرأة عن طريق التعليم والعمل، بل انها ذهبت أبعد من ذلك باعتبارها أداة للتقدم الاجتماعي. وقد يكون من المفيد هنا ان نشير الى ان هذه الرؤية لقضية المرأة ارتبطت بوقائع اجتماعية أهمها:

١- انتشار الأمية في مجمل بلدان المشرق العربي ومنها لبنان، وخاصة أمية النساء، ما أعطى قضية مسألة التعليم اهمية كبرى في برامج جميع الحركات الاجتماعية من أحزاب، ونقابات، وجمعيات أهلية ونسائية؛

٢- غلبة المفاهيم التقليدية لدور المرأة ووظيفتها الاجتماعية، وحصر دورها فيما نسميه اليوم بالدور الانجابي، أي وظيفتها كأم ومربية ومدبرة منزل؛

---

(٢٤) وجيه كوثراني: "موقع العشرينات في مسار التحولات العربية من منظور التاريخ للمدى الطويل "النساء العربيات في العشرينات: تجمع باحثات اللبنانيات، ٢٠٠٣.

(٢٥) وثائق المجلس النسائي، القانون الأساسي المادة الثالثة الفقرة(أ).

(٢٦) المصدر نفسه الفقرة(ج).

- انظر أيضا لور مغيزل: مصدر مذكور سابقا أيضا نساء العشرينات، خاصة مداخلة يوسف معوض عن مود فرج الله.

٣- غلبة المفهوم الذي يرجع إلى المرأة لحاجتها المادية وليس لتحقيق ذاتها واستقلالها المادي ووجودها؛

هذه المفاهيم وما نشأ معها وانبثق عنها من نظم قيمية وأنماط للسلوك الاجتماعي، انعكست في الرؤى المختلفة للجمعيات النسائية القليلة التي واكبت عمل المجلس النسائي اللبناني، سواء من داخله أو خارجه[٢٧]. وجدير بالذكر هنا ان الجمعيات التي انضوت تحت مظلة المجلس النسائي في ذلك الوقت عبرت، عبر ذلك، عن رغبتها وإرادتها في الانتماء للبنان، الذي نال استقلاله عام ١٩٤٣، أكثر من تعبيرها عن رغبتها في الانتماء لقضايا المرأة. فالهيئتان النسائيتان اللتان اتحدتا، وهما منظمة التضامن النسائي، التي تزعمتها لور تابت، والاتحاد النسائي، الذي تزعمته ابتهاج قدورة، حققتا ذلك بفعل تأثيرات سياسية، وبفضل الظروف التي اعقبت الحرب العالمية الثانية ودفعت بالاولويات الوطنية الى الواجهة. وقد انطوت هذه الاولويات على كثير من الاحلام التي شكلت طموحات الحركة النسائية. فالمساواة بين المواطنين التي شكلت جوهر الدستور اللبناني، كانت كافية لتعبئة جهود اللبنانيات من أجل تحقيق الاستقلال[٢٨]، وشعار تحرير النساء كان رديفاً للحداثة في خطاب الحركات الوطنية؛ ومفردات الاصلاح الاجتماعي ذهبت الى أن إصلاح وضع المرأة هو إصلاح لأوضاع المجتمع. ولم تكن مطالب المرأة تتعدى هذه الإصلاحات[٢٩] التي طالبت بها رائدات العمل النسائي اللبناني في وقت مبكّر.

ولم تتوقف الحركة النسائية اللبنانية كثيراً أمام ما تضمنته قوانين الاحوال الشخصية وغيرها من القوانين من اجحاف بحق المرأة، مما أدى الى تعطيل مبدأ المساواة الذي يضمنه الدستور. فالمرأة اللبنانية في خمسينات القرن الماضي لم تجرؤ على طرح مسألة نيلها حريتها كشرط لتحقيق المساواة. وربما يفسر ذلك السكوت، او حتى الرضى، الذي اكتنف الحركة النسائية لوقت ليس بالقصير، كما يفسر استغراق هذه الحركة في مجالات العمل الخيري التطوعي الذي يخدم المفاهيم السائدة لدور المرأة التقليدي كأم وزوجة، واهمية تفعيل هذا الدور. وكان لهذه المفاهيم أكبر الأثر من رسم التوجهات العامة التي انعكست في خطاب الحركة النسائية. فما هي هذه التوجهات وكيف تجلت في الخطاب الذي تبنّته الحركة النسائية؟

(ج) خطاب الحركة النسائية اللبنانية

عندما نتحدث عن خطاب الحركة النسائية اللبنانية، فنحن نحصره بالجمعيات التي جعلت المرأة وقضاياها أساسا في تحديد أهدافها وغاياتها، وأيضا في توجيه نشاطاتها. وقد يكون من المفيد هنا التذكير بأن الجمعيات التي سبقت تأسيس المجلس النسائي اللبناني كان معظمها جمعيات خيرية يُعنى بالاحتياجات العملية للمرأة وتعمل في سبيل تحسين وضعها في الإطار التقليدي الذي يراعي تقاسم الادوار بين المرأة والرجل[٣٠]. لذلك، لم يكن الخطاب الذي عبر عن هموم المرأة وطموحاتها بعيداً عن الرؤية التي شكلتها هذه الهموم فضلاً عن هموم المرحلة التاريخية. ونستطيع ان نرى انعكاس هذه الرؤية في ترتيب أولويات الخطاب ومفرداته. فمفهوم "رقي المرأة"، الذي أصبح جزءاً من خطاب الحركة النسائية منذ أربعينات القرن العشرين، حسب وثائق المجلس النسائي اللبناني، انبثق عن النموذج الذي حملت لواءه حركات التحرر الوطنية والاحزاب

---

(٢٧) انظر على سبيل المثال لا الحصر، القانون الاساسي للجنة حقوق المرأة.

(٢٨) ايمان شقير: نساء في امرأة، مصدر مذكور سابقا.

(٢٩) روز غريـــب: اضواء على الحركة النسائية المعاصرة: مقالات ودراسات، معهد الدراسات النسائية في العالم العربي – بيروت، ١٩٨٨.

(٣٠) انظر حنيفة الخطيب مصدر مذكور سابقا فصل الجمعيات أيضا اميلي فارس ابراهيم.

السياسية. وهو يوازي إعلان الاستقلال والهوية الوطنية. ولم يتوان الخطاب الوطني عن تسخير قضايا المرأة كجزء لا يتجزأ من الدعوة الى الحداثة والتنمية الوطنية المستقلة. وفي الحالة اللبنانية، كان الكلام عن "رقي المرأة"، كهدف أساسي من أهداف المجلس النسائي، يوازي الهدف الرامي الى "تقوية روح الاتحاد والتضامن بين الهيئات النسائية". وتجدر الإشارة هنا الى ان هذا الترتيب لمفردات الخطاب قد راعى التوازن بين الخاص والعام، أي بين هموم المرأة وهموم الوطن، حتى في المرحلة الثانية التي عبرت اليها الحركة النسائية في السبعينات من القرن الماضي. فلجنة حقوق المرأة اللبنانية، وهي جمعية تأسست سنة ١٩٤٧، اعتمدت على تراث الحزب الشيوعي اللبناني والفكر الماركسي اللينيني، اكتفت أيضا بخطاب عام بشأن الارتقاء بمستوى المرأة اللبنانية اجتماعياً وثقافياً وسياسياً[٣١].

ويظهر خطاب الحركة النسائية، الذي ينعكس في السير والمذكرات لسيدات مثل لور مغيزل، وزاهية قدروة. وفي الكتب التي أرّخت للحركة النسائية، بصرف النظر عن موقفها من هذه الحركة، مقدار التداخل المعقد بين الهوية الوطنية والهوية الانثوية. فذاكرة مؤسسي المجلس النسائي تحمل تفاصيل مشاركة المرأة اللبنانية في معركة الاستقلال الوطني، والدور الذي لعبته المرأة يظهر في الارتباط الموضوعي، الذي املته ظروف الاستقلال، بين مشاركة المرأة في معركة الاستقلال من جهة ونيلها حقوقها السياسية من جهة أخرى، أسوة بالمواطنين الرجال [٣٢]. فالمساواة بين جميع المواطنين، وتنمية المجتمع ثقافياً واجتماعياً، والاستقلال السياسي الوطني شكلت جميعها مفردات خطاب الحركات السياسية في مرحلة الكفاح من أجل الاستقلال وبناء الدولة الوطنية[٣٣].

ولم يتغير شكل الخطاب الذي حملته المرأة كثيراً بعد الاستقلال. فقد استكانت المرأة الى ما تحقق وانتظرت، شأنها شأن غيرها من المواطنين في لبنان والعالم الثالث كله، ان تحقق الدولة الوطنية المستقلة احلامها. لكن ذلك اعترضته عوائق وعقبات، زادتها تعقيداً التطورات الإقليمية المثيرة التي انتهت بهزيمة عام١٩٦٧.

٢- المرحلة الثانية: ١٩٦٧-١٩٩٠

(أ) تأثير الحروب والنزاعات على الحركة النسائية

تعرض لبنان، شأنه شأن، غيره من بلاد المنطقة، لرياح التغيير التي هزت المنطقة العربية بعد هزيمة ١٩٦٧، تلك الهزيمة التي عرّت بشكل كامل الادعاءات المختلفة للانظمة الوطنية حول مسائل التنمية والتحديث، والاستعداد لخوض المعركة الفاصلة في الصراع العربي الاسرائيلي، واسترداد فلسطين. ولبنان، هذا البلد الصغير الذي حافظ على نظام سياسي ليبرالي شبه فريد في منطقة تسيطر عليها أنظمة جمهورية وملكية توتاليتارية، تحول فجأة الى مختبر للحركات السياسية والقومية التي وجدت فيه مساحة للتعبير الحر لم تكن لتجدها في أي بلد آخر. وقد أدى هذا الوضع إلى ازدهار ثقافي وسياسي، والى اتساع مذهل في مساحة

---

(٣١) وثائق لجنة حقوق المرأة اللبنانية، محطات على طريق النضال من أجل المساواة والحرية والديمقراطية والسلام ١٩٤٧-١٩٨٧ ص ٢٥.

(٣٢) لمزيد من التفاصيل، لور مغيزل، وصدر مذكور سابقا، حيث تظهر عدد الوثائق التي يتم تناولها مع الحكومة اللبنانية.

(٣٣) وجيه كوثراني، مصدر مذكور سابقا.

النقد والاعتراض. وقد طاول هذا النقد جميع المقولات النظرية والممارسات العملية للحركات السياسية، ولم تكن الجمعيات النسائية بمعزل عن هذا الاختبار.

كما أدى الفشل العسكري واليأس، بعد هزيمة ١٩٦٧، الى ارتباك فكري وانشقاقات داخل الاحزاب السياسية. وعلى قاعدة هذا النقد ومعه، نستطيع ان ننظر الى الانشقاقات داخل الحركات النسائية بالتوازي مع الانشقاقات داخل الحركات السياسية. فالتجمع النسائي الديمقراطي ظهر سنة ١٩٧٦، بالتوازي مع الانشقاق الذي حصل داخل الحركة الشيوعية اللبنانية. أما الاتحاد النسائي التقدمي فقد استمد وجوده وحركته من قوة وفعالية الحزب التقدمي الاشتراكي. وليس من الصعب علينا ان نلاحظ ان جمعية النهضة النسائية كانت، ولا تزال، ترتبط ارتباطاً عضوياً بالحزب القومي السوري.

والملاحظ ان الأحزاب السياسية في لبنان انشأت لجانها النسائية وجعلتها جزءاً من الأحزاب نفسها في بادئ الأمر، وما لبثت ان حولتها الى منظمات جماهيرية تعتمد عليها عند الحاجة. وبرزت هذه الحاجة الى الوجود إبان الحرب الأهلية اللبنانية التي بدأت عناصرها تتجمع بعد هزيمة ١٩٦٧ وأدت الى تغيير التوازن السياسي والعسكري بعد دخول الفلسطنيين الى لبنان بأعداد كبيرة. وكانت الحرب الأهلية اداة تحول رئيسي لبنية الحركات الاجتماعية والمنظمات نفسها ولتفعيل أدوارها. وفي هذا الإطار، اكتسبت الحركات الطلابية والنقابية دوراً اكبر في تحديد السياسات العامة في لبنان، السياسية منها والاجتماعية. وقد نشأت، بالتلازم معها وفي السياق عينه، جمعيات نسائية سيكون لها دوراً فاعلاً في الحركة النسائية نفسها. ونستطيع ان نذكر، على سبيل المثال، لجنة حقوق المرأة اللبنانية التي نالت ترخيصها في ٥ آذار/مارس ١٩٧٠، والتجمع النسائي الديمقراطي، الذي تأسس سنة ١٩٧٦، وكذلك الاتحاد النسائي التقدمي الذي نال ترخيصه سنة ١٩٨٠.

ولا بد من الاشارة هنا الى ان الاقتصار على ذكر المنظمات النسائية الواردة أعلاه لا يلغي وجود منظمات أخرى. لكن تأثير هذه المنظمات لم يظهر في سياق الحركات النسائية اللبنانية، ارتبط بالسياق الموضوعي الذي فرضته الحرب اللبنانية وما حملته من اضطرابات ومآسي غيّرت توجهات هذه المنظمات، وأثرت تأثيراً بالغاً على دور المجلس النسائي اللبناني وفعاليته.

(ب) <u>رؤية أخرى للمرأة</u>

إذا راجعنا القوانين الأساسية للمنظمات النسائية التي تشكلت رسمياً، أي بموجب علم وخبر وفقاً لاجراءات ترخيص المنظمات في لبنان، لوجدنا انها تستمد رؤيتها للمرأة من مرجعين: الاول هو مرجعية الحداثة التي تجعل من مفهوم التقدم ركناً أساسيا في عملية التغيير الاجتماعي، والثاني هو المرجعية الوطنية التي تركز على الاستقلال الوطني وتدمج بين الاستقلال والتنمية. فلجنة حقوق المرأة مثلاً، تختصر الغاية من تأسيسها: "بالدفاع عن حقوق المرأة في المدينة والريف والعناية بالطفولة ورعايتها والعمل على تعزيز استقلال لبنان وسيادته"[٣٤]. أما التجمع النسائي الديمقراطي، "فقد اختصر غاياته برفع مستوى المرأة اللبنانية معنوياً واجتماعياً وإنماء الشعور الوطني لديها بهدف تعزيز استقلال وحدة لبنان"[٣٥] ويشترك الاتحاد النسائي التقدمي مع غيره من المنظمات في تحديد أهدافه بشأن المرأة والوطن، فهو يهدف الى رفع مستوى المرأة ثقافياً واجتماعياً وفقاً لما يلي:

---

(٣٤) لجنة حقوق المرأة: القانون الأساسي، ١٩٩٨ المادة الثانية.

(٣٥) التجمع النسائي الديمقراطي، النظام الأساسي، المادة الرابعة.

١- الدفاع عن حقوق المرأة كافة في مختلف المجالات؛
٢- الاهتمام بشؤون المرأة كافة في مختلف المجالات؛
٣- خلق التعاون وتوفير الترابط بين النساء من أجل خدمة المجتمع وتوفير المشاركة المتكاملة وتنمية الشعور بالمسؤولية الجماعية واشراك المرأة في عملية النضال الوطني السياسي والاجتماعي من أجل تأمين العدل والمساواة بين جميع المواطنين"[٣٦]. ويلاحظ أن هذين المرجعين، أي الحداثة والمرجعية الوطنية كانا أيضاً أساس تشكيل أهداف وغايات المجلس النسائي.

هل يعني ذلك ان الرؤية الخاصة بشأن المرأة وقضاياها لم تتغير ما بين الخمسينات والسبعينات من القرن العشرين؟ قد يكون الجواب هنا "نعم" أم "لا"، إذا كان "نعم" يعني ان تغيرات اساسية قد طرأت على هذه الرؤية تزامنت والتغيرات التي طرأت على رؤية الحركات السياسية المختلفة، خاصة وان فك الارتباط الذي فرضته استعدادات الحرب وظروفها سقط مجدداً تحت تأثير التوسع في دوائر الحرب واجتياح اسرائيل للبنان سنة ١٩٨٢. وإذا كان الجواب لا، فيعني ذلك أن الحرب بدّلت أولويات الحركات السياسية والاجتماعية كلها، وان انصراف الجهود الى العمل العسكري خلال الحرب غير من اهتمامات المنظمات النسائية. فالحفاظ على الحياة والمساعدة على تخفيف الآلام أعادا الحركة النسائية الى ممارسة وظائف رعائية كانت قد بدأت تتخلى عنها. ولم يقتصر تأثير الحرب على ذلك، بل ان الانقسامات الطائفية أدت الى تعطيل عمل المجلس النسائي كقوة معنوية اتحادية قامت على مبدأي التضامن والوحدة اللذين أرست دعائمها معركة الاستقلال الوطني. وهكذا، راوحت رؤية الحركة النسائية مكانها، فلم تتأثر كثيراً بالدعوات التي اطلقتها المؤتمرات العالمية للمرأة مؤتمر مكسيكو (١٩٧٥)، وكوبنهاغن (١٩٨٠)، ونيروبي (١٩٨٥)، فقد كان على المرأة اللبنانية ان تنتظر حلول السلام، وبداية التحضير لمؤتمر بيجين عام ١٩٩٥ حتى تستعيد المبادرة في إعادة التفكير بأشكال عملها وببلورة رؤية جديدة.

(ج) <u>هل للخطاب المعني بالمرأة اتجاهات أخرى</u>

لم يتغير خطاب الحركات النسائية كثيراً في مرحلة الحرب اللبنانية الأهلية. فالرؤية، التي وقعت عند حدود الدمج بين الهوية الانثوية والهوية الوطنية، انعكست في هذا الخطاب، الذي فضل في هذه المرحلة، في ان يزيح العبء السياسي عن كاهله، وقد تجلى ذلك في مفرداته وترتيب أولوياته المختلفة. ومع ان تغيرات جوهرية طرأت على الخطاب السياسي، خاصة بعد عام ١٩٨٢ وخروج الفلسطنيين من لبنان، الا أنه لم يعبّر عن تطلعات المرأة بل ظل على ما كان عليه. فقد استطاعت الحركات السياسية، في رأينا، ان تصادر عمل الحركات الاجتماعية ونشاطاتها، بما في ذلك الحركات النسائية، وجعلت من أولوياتها السياسية أولويات للحركات الاجتماعية. فمفهوم تحرير جنوب لبنان من الاحتلال الاسرائيلي، مثلاً، أصبح جزءاً من خطاب الحركات النسائية. وقد نشرت مجلة "قضايا المرأة"، التي تصدر عن لجنة حقوق المرأة اللبنانية، عدداً خاصاً عن المؤتمرات التي انعقدت بعد الاجتياح الاسرائيلي. وأظهرت عناوينها غلبة الجانب السياسي على غيرها. فاختيار عنوان "دور المواطنة في مغامرة الإنقاذ"، مثلاً، لم يخل من دلالة خاصة. وإذا تفحصنا أسماء النساء اللواتي تولين الخطابة [٣٧] ومضمون الخطابات التي ألقتها، نرى بوضوح حجم المأزق الذي ألمّ بخطاب الحركة النسائية.

---

(٣٦) ميثاق الاتحاد النسائي التقدمي.

(٣٧) قضايا المرأة: مؤتمرات لبنانية.

ولا بد من الإشارة الى اننا توسعنا في معنى الخطاب فتخطينا حدود الوثائق الصادرة عن الحركات النسائية لنشمل الأدبيات المختلفة التي عبّرت عن لسان حال المرأة. ولا بد من الإشارة أيضاً هنا أن الحرب قد أثرت تأثيراً بالغاً على موضوعات البحث الاجتماعي والتحليلي، فاستبعدت الموضوعات الخاصة بالنساء لصالح الموضوعات السياسية المتعلقة بالمقاومة والتحرير. والمرأة التي لم تستطع تغيير أولويات المجتمع في زمن السلم، لن تستطيع تغيير أولوياته في زمن الحرب. لذا، ظل خطاب الحركة النسائية يكرر مراراً مقولات سابقة حول تعليم المرأة وخروجها للعمل، مضيفاً الى ذلك الهوية الوطنية التي استمدت قوتها من عناصر الواقع المتفجر.

٣- المرحلة الثالثة: ١٩٩٠ حتى الآن

(أ) التحولات العالمية التي أثرت على الحركة النسائية

بدأت المرحلة الثالثة للحركة النسائية بتوقف الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٩٠ وبدء مرحلة السلام. ففترة الثمانينات، التي شهدت تطورات عميقة وتحولات استراتيجية كبيرة على الصعيد العالمي، لم يستفد منها لبنان الذي كان لا يزال يرزح تحت وطأة حرب اهلية دامية واحتلال اسرائيلي مدمر. لكن هذه التغيرات، وما لحقها من تطورات مؤثرة في المنطقة العربية في التسعينات، أدت الى توقف الحرب اللبنانية نتيجة توافق داخلي فرضته ظروف اقليمية وعالمية بالغة الدقة. ولا نجد من المفيد او الضروري التوسع في وصف الظروف التي شهدتها فترة التسعينات والتي كتب عنها الكثير، بل يكفي ان نشير الى ان التحولات العالمية لم تكن سياسية فحسب، حيث ادى انهيار الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية الى تراجع الفكر السياسي المواكب للتجربة الاشتراكية، بل ان ادوات التحليل النظرية واشكال الانتظام الاجتماعي فقدت مصداقيتها. الانتظام والالتزام في الاحزاب السياسية لم يعد أمرا مغرياً، كما ان التحليل الكلي لقضايا التغيير لم يعد مناسباً في ظل بروز منظومات فكرية أخرى، أعطت حيزاً واسعاً للقضايا الجزئية وأتاحت أشكالاً أخرى للانتظام الاجتماعي. وأخذت الحركات الاجتماعية الجديدة (مثل حركات البيئة، والشباب، والنساء) مكانها على الخريطة الاجتماعية، وأصبحت تعبر عن ضرورة موضوعية في زمن ينتقل من عالم مُدَوَّل الى عالم مُعَوْلَم. ولا نستطيع النظر الى المرحلة الثالثة دون الأخذ في اعتبار التحولات التي أعطت المنظمات النسائية أهمية تلائم التوقعات التي ينطوي عليها عالم في طور التغيير، ومنحتها شرعية تمثيلية أسست للمحاولات الجديدة التي تبنتها الحركة النسائية اللبنانية.

وكان الإعلان عن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين ١٩٩٥) هو الحدث الأبرز في إحداث تحولات، فضلاً عن القمم والمؤتمرات العالمية التي قادتها الامم المتحدة باعتبارها أحداثاً تؤذن بالتغيرات التي تقود نحو نظام عالمي جديد. ولا تتوقف أهمية المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة على جدية الاهداف التي حددها لنفسه (انظر الوثيقة الأساسية) بل أنها تكمن أيضاً في عملية التحضير التي تولتها مؤسسات الامم المتحدة وأولتها عناية فائقة، وأيضاً في الحملة الاعلامية التي رافقت التحضير لهذا المؤتمر وانعقاده. وقد دفعت النشاطات التي رافقت الإعداد لبيجين+٥ لهذا المؤتمر قضايا المرأة، وخاصة القضايا المتعلقة بمشاركتها وتمكينها، الى دائرة الضوء وهيأت المناخ المناسب لإعادة نظر جذرية في رؤية المرأة لنفسها وفي توقعات المجتمع منها، كما ساهمت في تطوير أنماط التحالفات التي بدأت تأخذ مكانها داخل الحركة النسائية.

ومن المفيد هنا الإشارة الى عودة المجلس النسائي الى العمل متحداً، بعد ان كان قد تعرض للشلل والانقسام خلال فترة الحرب اللبنانية الأهلية. كما ان الإعداد لمؤتمر بيجين واعلان المجلس النسائي عن

مبادرته في تشكيل لجنة موسعة تضم، الى جانب الهيئات النسائية، قطاعات واسعة من المجتمع المدني، وهي اللجنة الأهلية للتحضير والمشاركة في مؤتمر بيجين، ساهم في نقل قضايا النساء من داخل الغرف المغلقة التي كانت تشكلها الجمعيات الى الفضاء الواسع الذي ضم منظمات المجتمع المدني من أحزاب، ونقابات، ونوادٍ، ومن خبراء وباحثين أيضاً. وقد انعكست هذه الخطوة إيجابا على المناخ العام المحيط بالمرأة. وكانت الاستجابات المتتالية من جانب السلطات السياسية لمطالب الحركات النسائية، التي دعمتها مؤسسات ومنظمات الامم المتحدة ووكالاتها الدولية، إيذانا ببدء مرحلة جديدة في تاريخ هذه الحركة. فالاعتراف بأهلية المرأة للشهادة في المحاكم، وأهلية المرأة المتزوجة لممارسة التجارة، وبحقها في إبرام عقود التأمين على الحياة، فضلاً عن المصادقة على اتفاقية سيداو سنة ١٩٩٦، مع كل التحفظات التي تضمنتها هذه المصادقة، وكذلك إنشاء الهيئة الوطنية لشؤون المرأة، تُعتبر جميعها خطوات ايجابية، ربما لم تكن على المستوى المطلوب، لكنها جاءت كاستجابة لهذا المناخ الذي أعطى لمطالب المرأة زخماً غير معهود في الحياة الاجتماعية اللبنانية[٣٨]. على ان الأمر الأكثر أهمية هنا، هو التغيرات الاساسية التي طرأت على رؤية الحركة النسائية وخطابها، مما أدى الى تأسيس وعي من نوع آخر، ستظهر بوادره في العلاقة الجديدة بين البحث الاجتماعي وقضايا المرأة.

(ب) <u>الرؤية الجديدة للحركة النسائية: محاولة لإختراق التقاليد</u>

لم يكن من السهل ان تفكر اللجنة الاهلية للتحضير والمشاركة في مؤتمر بيجين من خلال وضع استراتيجية للحركة النسائية لولا البيئة المساندة التي أوجدها مؤتمر بيجين. كما ان الدعم المعنوي والمادي من قِبَل المنظمات الدولية، قد ساعد كثيراً في دفع الدوائر الرسمية للتعاون مع المنظمات غير الحكومية والضغط من أجل بلورة استراتيجية للمرأة اللبنانية، لأول مرة في تاريخ الحركة النسائية. وقد تشكلت اللجنة الاهلية سنة ١٩٩٦ لمتابعة قضايا المرأة بعد مؤتمر بيجين في نطاق مشاركتها فيه. ولم تكن المنطلقات النظرية لهذه اللجنة سوى انعكاس لمنهاج عمل بيجين نفسه ولتوق المرأة اللبنانية لتحقيق المساواة والعدالة. وقد نصت أهداف الوثيقة الأساسية للجنة الأهلية على الآتي:

١- رفع مستوى الوعي لدى النساء بحقوقهن؛
٢- العمل على تطوير مشاركة النساء في جميع المجالات على مستوى الوطن؛
٣- تعزيز القيم التي تحترم حقوق الانسان ومن ضمنها حقوق المرأة .

وقد نلاحظ هنا التغير في استخدام المفردات المعبرة عن القضايا الجديدة التي فرضتها المفاهيم التي واكبت المؤتمرات الدولية المختلفة في تسعينات القرن العشرين. وقد تشكلت جمعيات أخرى استهدفت المرأة مباشرة، كالهيئة اللبنانية لمناهضة العنف، جميعها استمدت أهدافها ووسائلها من المستجدات التي حملتها رياح التغيير في ما يتعلق برؤية المرأة لدورها ورؤية المجتمع لها. وقد عملت المنظمات غير الحكومية جميعها مع اللجنة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية على صياغة الاستراتيجية الوطنية.

وتستمد هذه الاستراتيجية اهميتها من عنصرين اساسيين هما:

---

(٣٨) التقرير الوطني للمنظمات غير الحكومية في لبنان عن التقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين: اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة والمجلس النسائي اللبناني- بيروت ١٩٩٩.

(أ) اعتبار الاستراتيجية الوطنية للمرأة ثمرة مناقشة واسعة بين منظمات المجتمع المدني وبين الهيئة الوطنية التي شكلتها السلطة التنفيذية اللبنانية، كآليـــة تطبيقية لاعلان بيجين الذي صدر في نهاية المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة سنة ١٩٩٥[٣٩]؛

(ب) تجاوز الاستراتيجية الرؤية التاريخية للحركة النسائية اللبنانية. فلأول مرة في تاريخ هذه الحركة، تصبح المساواة التامة بنداً رئيساً في خطابها، وبالنسبة لقوانين الاحوال الشخصية، وقانون الجنسية وبعض مواد قانون العقوبات[٤٠].

وقد نصت أهداف الاستراتيجية الوطنية على ما يلي:

(أ) تحقيق المساواة التامة بين الرجل والمرأة، وذلك في التشريعات المدنية كافة التي تنظم العلاقات الاجتماعية على مختلف المستويات وفي كل الميادين؛

(ب) حقوق المرأة الإنسان جزء لا يتجزأ من حقوق الانسان التي تنص عليها الشرعية الدولية لحقوق الانسان والتي تنص عليها احكام الدستور اللبناني؛

(ج) ضمان حصول المرأة على السبل المألوفة والمستدامة في العيش الكريم؛

(د) تمكين المرأة من خلال تعزيز امكاناتها وتنمية قدراتها للافادة من المساواة في الفرص؛

(هـ) زيادة مطردة في حجم مشاركة المرأة في هياكل السلطة وصنع القرار على مختلف المستويات وفي مختلف الميادين[٤١]؛

(و) تعميم مشروعية المساواة بين الرجل والمرأة في الثقافة الاجتماعية وفي أنماط السلوك في مختلف الميادين.

وإذا كانت المساواة هي الكلمة الرئيسية التي ركزت عليها الرؤية العالمية للمرأة[٤٢]، فإن الرؤية الجديدة للمرأة اللبنانية قد تأسست على حقوق لا تزال منقوصة بالنسبة لها، وخاصة في المجالات التي تحفظ عليها لبنان عندما أبرم اتفاقية سيداو. وبالرغم من أن الاستراتجية الوطنية للمرأة لم تطالب بتغيير قوانين الاحوال الشخصية، نظراً لصدورها عن موقع رسمي، هو الهيئة الوطنية لشؤون المرأة واللجنة الاهلية لمتابعة قضايا المرأة، أصبحت المطالبة بتغيير القوانين وإلغاء التمييز ضد المرأة جزءاً لا يتجزأ من الخطاب المعلن للحركة النسائية.

---

(٣٩) انظـــر إعـــلان ومـــنهاج عمل بيجين مع الاعلان السياسي والوثيقة الختامية لمؤتمر بيجين بعد ٥ سنوات: الأمم المتحدة نيويورك ٢٠٠٢.

(٤٠) الاستراتيجية الوطنية اللبنانية ١٩٩٧- اللجنة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة.

(٤١) المصدر نفسه.

(٤٢) انظر تقرير التنمية البشرية الخاص بالمرأة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك ١٩٩٥، ص ٢٣.

(ج) التوجهات الجديدة لخطاب الحركة النسائية

عندما نتحدث عن الحركة النسائية عامة، يغفل هذا التعميم الفروقات بين هيئة وأخرى. على ان ما يستحق الذكر هنا، هو الموقع الذي بدأت تحتله مسألة القانون المدني والسجال الهادىء، والمتوتر[٤٣] في بعض الاحيان، الذي بدأ يشق طريقه. أما الاهتمام بمسألة حقوق المرأة، فهي تتجاوز هنا الخطاب البلاغي. فتوالى الكلام عن حقوقها، كحقها بالمشاركة في إدارة الشأن العام، وحقها في المشاركة في الحياة السياسية، أصبح إحدى المفردات الضرورية في خطاب المنظمات غير الحكومية وفي خطاب الجمعيات النسائية، وأيضا في خطاب الاحزاب السياسية الموجه للنساء. ونستطيع ان نقول هنا ان الخطاب تحول من خطاب قائم على حق المرأة في الاستفادة من التنمية، أي حقها في التعليم والعمل والخدمات الصحية، الى خطاب قائم على حقها في إرساء حقوقها، أي حقها في ان تشارك في رسم السياسات وتخطيطها وتنفيذها. والأهمية هنا تكمن في الانتقال من خطاب يقتصر على الاحتياجات العملية للمرأة الى خطاب يتناول احتياجاتها الاستراتيجية التي تتصل بمكانتها ودورها في المجتمع.

وتكمن أهمية هذه النقلة النوعية في الخطاب في الربط المباشر ما بين احتياجات المرأة العملية واحتياجاتها الاستراتيجية، أي بين امكانياتها وقدراتها، وبين موقعها ومكانتها في المجتمع. وقد انعكس ذلك في التطرق الى مفاهيم جديدة بطريقة مباشرة، كانت حتى الامس القريب بعيدة عن التداول في ميادين البحث الاجتماعي نفسه. ولا نستطيع ان نغفل هنا تزايد عدد المهتمين بقضايا المرأة، وخاصة النساء منهن، وعدد الابحاث التي بدأت تركز على النساء وعلى تفاصيل حياتهن وقضاياهن اليومية. ونذكر من هؤلاء أنيسة الأمين، ودلال البزري، ومنى فياض، وفادية كيوان، ونجلا حمادة، وفاديا حطيط، وعايدة جوهري، وجين مقدسي، وأماني شعراني، وسعاد جوزف، وكذلك الباحثين الرجال الذين اعادوا الاعتبار للدراسات التي تتناول قضايا المرأة، باعتبارها اشكاليات اجتماعية تنموية، عن طريق اهتمامهم بمشاركتها وبمكانتها في مجتمع ابوي يختفي تحت واجهة من الحداثة الشكلية، ذلك فضلاً عن دراسة العلاقة القائمة بين الرجل والمرأة، التي شكلتها رؤية ثقافية تاريخية، لا بد من اعادة النظر فيها، والسعي الى تأسيس رؤية أخرى قائمة على اساس النوع الاجتماعي[٤٤]، على ان تنامي الخطاب الجديد عن المرأة ظل هامشياً في جميع التدابير التي اتخذتها البنى الطائفية اللبنانية. ولم تستطع الحركة النسائية ان تلعب دورها الموعود في عمليات التغيير الاجتماعي فهي، وإن حملت بعض عناصر الحركات الاجتماعية من حيث التنظيم والاهداف، الا أنها ظلت تشكو من عدم القدرة على الفعل في ظل ظروف محلية وإقليمية لا تتيح فرصاً كبيرة للعمل الاجتماعي.

هاء- ملاحظات ختامية: مستقبل الحركة النسائية

يحمل الحديث عن مستقبل الحركة النسائية اللبنانية شجون الماضي. والماضي يقدم الكثير من الدعم، فمائة سنة او تزيد لم تسفر عن تغيير نوعي في موقع النساء ومكانتهن في المجتمع اللبناني. صحيح ان المرأة اللبنانية قد قطعت أشواطا كبيرة بين الامس واليوم لكنها لم تستطع، منذ بدايات القرن العشرين وحتى اليوم، ان ترفع سقف مطالبها لتطال وجودها بحد ذاته. ولم ترق الحركات النسائية الى مستوى الوعي اللازم

---

(٤٣) إشارة إلى القانون المدني الذي اقترحه الرئيس السابق الياس الهراوي وأثار عاصفة سياسية عنيفة ما لبثت ان تحولت الى صخب وسجال ديني ومذهبي.

(٤٤) نعني بالنوع الاجتماعي: عملية دراسة العلاقة المتداخلة بين المرأة والرجل في المجتمع وتسمى هذه العلاقة "علاقة النوع الاجتماعي" تحددها وتحكمها عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية عن طريق تأثيرها على قيمة العمل في الادوار الانجابية والانتاجية والتنظيمية التي تقوم بها المرأة والرجل (مفهوم النوع الاجتماعي- يونيفيم ٢٠٠٠ الوحدة الاولى).

لإدراك المطالب المتعلقة بوجودها. فهذا يفرض وجوداً اجتماعياً مستقلاً، له شروطه بالنسبة لمكانة المرأة ودورها، وشروطه الثقافية القائمة في الوعي والاحتياجات. والنساء اللبنانيات لم يستطعن تحقيق الكثير من هذين الشرطين. فمكانة المرأة ودورها هما جوهر الدعوة الى التغيير اليوم. ويستلزم تحقيق هذين الشرطين الكثير من العمل والجهد. فالوعي والاحتياجات لا يعتمدان على التعليم فقط، أو على التعليم والعمل فحسب، ولا على التربية العقلية والنفسية والجسدية، بل على الخضوع للتجربة في حدودها القصوى، والتي تكفلها الحرية.

كيف ستواجه الحركة النسائية ذلك؟ هل من خلال التراث المتناثر الذي خلفته الحركة النسائية اللبنانية والذي جعل مطالبها امتداداً للمطالب القديمة ذاتها التي صاغها قاسم امين، أم من خلال مقاطعة هذا التراث، مهما كان عظيماً، والالتفات الى المستجدات التي تنشأ في اطار التطورات التي طرأت على امكانيات المرأة وطاقاتها؟

لم يتأخر الرد كثيراً على هذه الاسئلة، فقد دعت مجموعة من الهيئات النسائية، والمنظمات الحقوقية، ومراكز البحوث، والقطاعات النقابية لتشكيل "الشبكة النسائية اللبنانية"، استجابة لكل الاحتياجات التي فرضتها التطورات الايجابية التي طرأت على إمكانيات المرأة وقدراتها، فضلاً عن استجابتها للتحديات التي تواجه المجتمع اللبناني، والتي تفرض على النساء والرجال معاً السعي بجدية لمواءمة الخطاب الذي يعكس وجهة نظر النساء مع ما يتمتعن به من امكانيات، وتحويله الى جزء لا يتجزأ من خطاب التغيير الذي تسعى اليه الحركات الاجتماعية المنظمة والقوى الفاعلة في المجتمع.

وكما في الحركات الجديدة كافة، تشكلت رؤية جديدة للمساواة الكاملة في سياق تقييم شامل للجهود التي بذلتها الحركة النسائية من أجل تطبيق المساواة. والمساواة التي تنادي بها الشبكة النسائية اللبنانية قائمة على دعائم ثلاث هي:

(أ) تبني المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة كمفهوم أساسي؛
(ب) إزالة التفاوتات القائمة بين الرجل والمرأة حتى الآن؛
(ج) تهيئة بيئة تمكينية تساعد على تطوير إمكانات الرجال والنساء المنتجة والخلاقة.

وليست هذه الرؤية سوى نتيجة منطقية لسنوات من الجهود التي بذلتها الحركة النسائية من أجل إحداث التغيير، وتعميم خطاب المساواة، وتجاوز المعوقات المتعلقة بقضايا الأحوال الشخصية التي كانت تقف عثرة في سبيل المساواة الكاملة. وإذا كانت هذه الرؤية قد أثارت بعض الردود المتحفظة في اوساط حركات نسائية محددة، فإن الانطلاق باتجاه خطاب آخر عن المرأة، ولها يعود الفضل في تجديد المطالب والأهداف، قد بدأ بالفعل. ولا بد ان نلاحظ هنا ان التقاطع مع الدعوات الرامية الى التغيير، التي أرساها تقرير التنمية العربية الانسانية، قد بدأت تأخذ مداها. وما تحقق الآن في المغرب، والبارحة في مصر، لا بد ان يساهم مساهمة اساسية في فتح كوة في الجدار السميك الذي يحيط بما اسميه "حياة النساء" ووجودهن المستقل. لقد أذن القرن العشرون بمرحلة جديدة من التحديات التي تواجه شعوب العالم كله، ولن نستطيع نحن العرب مواجهة هذه التحديات الا بتجديد روافدنا الثقافية وتحسين فاعلية حركاتنا الاجتماعية ذاتها، وهو ما تحاول الحركة النسائية ان تجيب عليه، فهل تستطيع ذلك؟

المراجع

الاستراتيجية الوطنية اللبنانية ، اللجنة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة، ١٩٩٧.
إعلان ومنهاج عمل بيجين، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٢.
اميلي فارس ابراهيم: الحركة النسائية اللبنانية، دار الثقافة، بيروت، د.ت.
ايمان شقير: نساء في المرأة سيرة لور مغيزل، دار النهار للطباعة والنشر، بيروت ٢٠٠٢.
بث بارون: النهضة النسائية في مصر، ترجمة لميس النقاش، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٩.
بودون وبوريكو: المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، ط.١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، فرنسا، ١٩٨٦.
تقرير التنمية البشرية الخاص بالمرأة، برنامج الامم المتحدة الانمائي، نيويورك، ١٩٩٥.
اللجـــنة الأهلـــية لمتابعة قضايا المرأة والمجلس السائي اللبناني، التقرير الوطني للمنظمات غير الحكومية في لبنان عن التقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين، بيروت، ١٩٩٩.
جورج انطونيوس: يقظة العرب، طبعة ٦، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٠.
حنيفة الخطيب: الحركة النسائية في لبنان وارتباطها في العالم العربي١٨٠٠-١٩٧٥ دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٤.
روز غريب: اضواء على الحركة النسائيـــة اللبنانية، معهد الدراسات النسائية في العالم العربي، بيروت، ١٩٩٢.
سارة غامبل: النسوية وما بعد النسوية، ترجمة حمد الشامي، المجلس الأعلى للثقافة، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٢.
فهمية شرف الدين: المشاركة السياسية للمرأة اللبنانية، ورقة غير منشورة.
فهمية شرف الدين: ثقافة العنف ضد المرأة في لبنان، ط.١، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٢.
فهمية شرف الدين: كيف نقرأ الحركات النسائية، ورقة غير منشورة.
كانديـــرا مارش وآخرون: دليل على أطر التحليل الجندري، ترجمة ريما فواز الحسيني، مركز الابحاث والتدريب حول قضايا التنمية، بيروت، ٢٠٠٢.
اللجـــنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة وآخرون، التقرير الوطني للمنظمات غير الحكومية في لبنان عن تنفيذ عمل منهاج بيجين، ١٩٩٩.
اللجـــنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة وآخرون، تقرير الظل عن التقدم المحرز في تطبيق اتفاقية الغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة في لبنان، ١٩٩٩.
لور مغيزل: نصف قرن من أجل المساواة، مؤسسة جوزيف ولور مغيزل، بيروت، ١٩٩٩.
ليلى ابو لغد: الحركة النسائية والتطور في الشرق الاوسط، ترجمة عبد الحكيم حسان وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٩.
ميثاق الاتحاد النسائي التقدمي.
نشأت الخطيب: تاريخ تطور الحركة النسائية في لبنان ١٨٠٠-١٩٧٥، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨٤.
هشام شرابي: النقد الحضاري لواقع المجتمع العربي، دار نلسون، بيروت، ٢٠٠١.
وثائق المجلس النسائي اللبناني.
وثائق التجمع النسائي الديمقراطي.
وثائق لجنة حقوق المرأة.
وجيه كوثراني: النساء العربيات في العشرينات، تجمع باحثات اللبنانيات، بيروت، ٢٠٠٣.
يونيفم، مفهوم النوع الاجتماعي، الوحدة الاولى، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ٢٠٠٠.